مسارات السياسة الإجتماعية
في ظل التحول الديموغرافي في العراق

م.د. سرى قاسم مطر
الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية
Sura.q.mutar@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث باللغة العربية

تحاول الدراسة الربط بين التحولات الديموغرافية والسياسة الاجتماعية ومدى انسجامها تحديد مقومات الاستدامة التي تتعلق بالسياسات الصحية وسياسة التعليم والضمان الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية، من خلال تحديد الاطار العام للسياسة في تحقيق المساواة والعدل والتخفيف من الفقر والحد من انتشار البطالة من خلال توفير عمل لائق ومدى انسجام تلك السياسات مع المتغيرات والتحولات الديموغرافية، لذا سعت الدراسة الى التعرف على اهم التحولات الديموغرافية من متغيرات ومظاهر متعلقة بالنمو السكاني وتركيبهم العمري والنوعي، والتضخم الحضري، وتباين توزيعهم بين المدن والارياف والاقليم، مسببه تنامي مناطق عشوائية وهجرة ونزوح العديد من الافراد، وتأثيرها في تنفيذ برامج السياسات الاجتماعية في العراق، ولتحقيق ذلك تم دراسة الموضوع على عدة مباحث تفصيلية تهدف الي ايجاد حلول ومقترحات.

Abstract:

The study attempts to link demographic transformations, social polic, and their coherence, determining the components of sustainability related to health policies, education policy, social security, and social protection programs. This is done by defining the general framework of policy in achieving equality, justice, alleviating poverty, and reducing unemployment through the provision of decent work, and examining the compatibility of these policies with demographic changes and transformations. Therefore, the study aimed to identify the most significant demographic transformations, including variables and features related to population growth, age and gender structure, urban inflation, and the variation in their distribution between cities, rural areas, and regions, leading to the growth of informal settlements and the migration and displacement of many individuals, and its impact on the implementation of social policy programs in Iraq. To achieve this, the topic was studied in several detailed discussions aiming to find solutions and proposals.

المقدمة

شهد المجتمع العراقي تحولات ديموغرافية كبيرة اثرت بشكل كبير في واقع السياسات العامة وبرامج تنفيذها، من ضمنها السياسات الاجتماعية، متأثرا ذلك بالضغوط الديموغرافية منذ مدة طويلة مسببه خللا كبيرا على مجمل العمليات التنموية التي تؤثر في مستوى القضايا المجتمعية حاضرا ومستقبلا ولقد تسبب تعرض العراق للحروب والازمات والعنف والارهاب الى تغيرات في تركيبة السكان ونموهم وحجمهم وتفاوت توزيعهم الجغرافي بين الريف والحضر مولدة تنامي العديد من المناطق العشوائية الغير قانونية وتضخما سكانيا في مناطق دون اخرى، مسببا تأرجحا في مرتكزات التنمية المستدامة ومن ثم تؤثر استثمار التحولات الديموغرافية من قبل السياسات الاجتماعية وتوظيفها بشكل صحيح وتحقيق مساراتها التنموية عن طريق معالجة الظواهر السلبية في المجتمع العراقي منها الفقر والبطالة وضعف خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة ورسم سياسات وخطط وطنية تحقق التكامل والانصاف في توزيع الثروة و في هذه الدراسة سيتم الالمام بمسارات السياسة الاجتماعية واهم اثارها، ودور السياسات الاجتماعية في الرفع من رفاه المستوى المعيشي وبناء مجتمع اكثر استقرارا وحسب ما تدعو الية التنمية المستدامة من ضرورة تلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد الحالين و عدم المساس بحقوق الافراد مستقبلا، فضلا عن توفير عوامل اقتصادية واجتماعية عن طريق خلق فرص عمل لائق تلبي حاجة السوق والحاجات الاساسية.

اهمية الدراسة

ان أهمية هذه الدراسة تتضح على أكثر من صعيد مهني تحاول الاحاطة بطبيعة التغيرات السكانية وحجمها والعوامل المؤثرة فيها، وكما انها تحاول دراسة طبيعة استجابة السياسة الاجتماعية لهذه المتغيرات والتحولات ومدى قربها أو بعدها عن احتواء الأزمات والمشكلات الناجمة عن التحول الديموغرافي في العراق ،وتساهم في توضيح دور السياسات الاجتماعية في الرفع من رفاه ومستوى معيشة الانسان وبناء مجتمعات اكثر تماسكا واستقرارا، وهذا ما تدعو اليه أدبيات التنمية المستدامة في ضرورية تلبية الاحتياجات الاجتماعية للأفراد وضمان توزيعها بشكل عادل ومحاربة جميع اشكال الفقر مما يضمن استدامة التقدم البشري اجتماعيا، وعلى الرغم من ان المتغير الأول للدراسة قد تناول مختلف الدراسات الجغرافية كثيراً إلا ان علاقته بالسياسة الاجتماعية لم تتناوله مختلف الدراسات الجغرافية والاجتماعية منها على حد سواء بحسب علم السياسة، ومهما يكن فإن الأهمية النظرية لهذه الدراسات تتجلى في الاضافات التي سنبينها على الصعيد النظري في حقل علم اجتماع التنمية وفي تنظير المجتمع وفي علم الديموغرافيا، فإن هذا البحث يمكن ان تسهم في تزويد راسمي السياسات الاجتماعية والسكانية بتصورات وأطر ونتائج واستنتاجات عن طبيعة التحديات الناجمة عن التحول الديموغرافي والخيارات المتاحة للسياسة الاجتماعية لاحتواء هذه التحديات وتجاوزها.

تساؤلات البحث

١- ما أهم المشكلات الناجمة عن التحول الديموغرافي في العراق ؟

٢- ما نوع وطبيعة التحولات الديموغرافية في العراق الراهن وأكثرها خطورة على مستقبل المجتمع العراقي

٣- ما علاقة التحولات الديموغرافية بالوضع الاجتماعي والسياسي في العراق؟

٤- ما موقف السياسة الاجتماعية في العراق من التحولات الديموغرافية الجديدة ؟

٥- ما طبيعة الخطط والبرامج التي تبنتها السياسة الاجتماعية للاستجابة لمتطلبات التحول الديموغرافي ؟

اهداف البحث

يهدف البحث الى:

١- بيان أهم توجهات وأبعاد ومؤشرات السياسات العامة في العراق

٢- التعرف على دور الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في التحولات الديموغرافية في العراق.

٣- تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه السياسة الاجتماعية في العراق الراهن ومدى علاقة ذلك بالتحولات الديموغرافية.

٤- تحليل ملامح ومسارات السياسة الاجتماعية في العراق في ظل التغيرات الديموغرافية.

المصطلحات الواردة في البحث

١- السياسة.

السياسة لغويا مشتقه من الفعل «ساس « يسوس بمعنى يحكم فتكون هي «الحكم « وكلمة السياسة من الكلمات التي يكثر استعمالها وترديدها وتأخذ معاني متعددة ومتباينة ،فهي من الكلمات التي يثار حولها وحول مضمونها وفحواها الكثير من الجدل والخلاف وتكثر معانيها مما يجعلها كلمة فضاضة وغامضة.(١)

اما تعريفها اصطلاحا فقد أستخدمها اولاً الاغريق فكانت تعني (تدبير امور الدولة) وهي كذلك (علم الحكومة وفن علاقات الحكم) وتطلق على(مجموعة الشؤون التي تهم الدولة او الطريقة التي يسلكها الحكام) أوهي (علم الدولة) (٢).

اما تعريفها اصطلاحا فقد أستخدمها اولاً الاغريق فكانت تعني (تدبير امور الدولة) وهي كذلك (علم الحكومة وفن علاقات الحكم) وتطلق على(مجموعة الشؤون التي تهم الدولة او الطريقة التي يسلكها الحكام) أو هي (علم الدولة)(٣)

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور , موسوعة مصطلحات السياسة والفلسفية والدولية , دار النهضة العربية , بيروت , لبنان , ط الثانية , , ٢٠١١, ص٣٤٩.

(٢) احمد ابراهيم حمزة , السياسة الاجتماعية , دار المسيرة , ط الاولى , عمان , الاردن , ٢٠١٥, ص٥٧.

(٣) خضير خضر , مفاهيم اساسية في علم السياسة , مؤسسة حديثة للطباعة والنشر , بيروت , لبنان , ط الثانية , ٢٠٠٨, ص١٢.

٢- السياسة الاجتماعية.

تعرف السياسة الاجتماعية اصطلاحا بأنها وصف وتحليل لسياسة الدولة المتبعة في تنظيم وادارة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لأبناء المجتمع.(١)

وكما تعرف ايضا بأنها مجموعة من الاتجاهات والبدائل والأساليب مرتبطة بفلسفة الدول في التغير في المجال الاجتماعي.(٢)

اما معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية فيعرفها بأنها(تلك الانشطة والمبادئ الخاصة بمجتمع ما والتي تحدد العلاقة بين الافراد وتنظيمهم سواء كانت جماعات , مجتمعات محلية , مؤسسات اجتماعية. (٣)

٣- التحول الديموغرافي.

يقصد بالتحول الديموغرافي (تحول سكان البلاد الى ارتفاع في المواليد واخر في الوفيات مع حدوث تغيرات مفاجئة في النمو السكاني وكما كانت التغيرات الديموغرافية سابقا تمثل انتشار الاوبئة والهجرة الى المدن والتكوين العائلي)(٤).

ويعرفها جوهن بأنها (تحول تأريخي في معدلات الوفيات ومن مستويات عالية الى مستويات منخفضة وانخفاض الوفيات يقاس عادة بانخفاض الانجاب ومن ثم يؤدي الى ذلك التغير في بنية السكان العمرية).(٥) ويرجع أصل هذا المفهوم الى العالم الفرنسي ادولف لأندري (١٩٣٤)ولكن صياغة هذا المفهوم الكاملة وضعها العالم الاقتصادي الامريكي نوتستاين عام (١٩٤٢)(٦).

---

(١) دينكن ميشيل , ت احسان محمد الحسن , معجم علم الاجتماع , مصدر سابق ص١٠

(٢) نجم عبدو نجم , م. خولة خريبط , السياسات الاجتماعية في العراق , دراسة نظرية ميدانية في مدينة بغداد, ١٩٨٦, ص١٠.

(٣) عبدالعزيز عبدالله الدخيل , معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية , دار المناهج , عمان , الاردن , ٢٠٠٥, ص١٧٧.

(4) John Week, Population: an Introduction to Concepts and Issues,eighthedition,2002,Wadsworth,u.s.

(٥) ماجد عثمان وأخرون , السكان وقوة العمل في مصر , مكتبة الأسرة , القاهرة , ٢٠٠٥ , ص ١٧.

(٦) علي لبيب , جغرافية السكان , الثابت والمتحول , الدار العربية للعلوم , ط الثانية , بيروت , ٢٠٠٤ , ص٣٢

ولقد عرفتها اللجنة الوطنية للسياسات السكانية بأنها (انتقال معدلات الخصوبة والوفيات من مستويات مرتفعة الى مستويات منخفضة جراء العديد من العوامل الصحية والاجتماعية والاقتصادية حيث يرتبط التحول الديموغرافي بتحول المجتمعات من الحياة التقليدية والاقتصادية المتخلفة الى الحياة المتقدمة والاقتصادية المتطورة).[١]

(١) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢, التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للألفية ,حزيران ٢٠١٢, ص٦٩.

المبحث الثاني
السياسة الاجتماعية في العراق

السياسة الاجتماعية في بعدها هي عبارة عن خطط ومشروعات وانشطة لمواجهة الخلل في العلاقات الاجتماعية كصور عدم المساواة والتهميش لفئات معينة، او شبكة الحماية الاجتماعية يمكن من خلالها تحقيق حد من السلام الاجتماعي والعيش في حد ادنى من الرفاه، بحيث تتقلص المشكلات الاجتماعية الى ادنى حد [١]. فالسياسة الاجتماعية هي المسؤولة الوطنية في كل بلد، وعلية فأن كل بلد لابد له من تحديد المسار الخاص في التنمية والتقدم، وهناك اهداف عامة كثيرة تسعى الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة الى تحقيقها قبل كل شيء، منها القضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة وتعزيز الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع، فقد كانت السياسة الاجتماعية في الماضي مجرد اداة غير ملائمة للتنمية الوطنية لأنها تنطوي على نمط استخدام للموارد ويفتقر الى الاستدامة والكفاءة وعلاوة على ذلك كانت التمويلات الاجتماعية والحكومية تتدرج تقليديا في اطار الضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية، حيث كانت النفقات لا تأتي بمردود جيد، حيث كان الاعتماد على النفقات النقدية بمثابة الصدقة للفئات ذات الدخل المنخفض، وتنفق في الاستهلاك بدلا من ان توظف في مراكمة المدخرات بهدف اجراء استثمارات تأتي بعائدات اقتصادية اكبر، لذا يمكننا القول ان السياسة الاجتماعية اذا بينت على نهج اكثر فاعلية فيمكن ان تسهم في زيادة الارباح الاجتماعية وتحسين الانتاجية الاقتصادية وتعزيز الازدهار الوطني[٢]، وبما ان هدف السياسة الاجتماعية هي كبح الفقر والاقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، اضافة الى تحسين اوضاع المواطنين بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخصائص الديموغرافية والجغرافية والعرقية، كذلك التوزيع العادل للثروات وتحقيق القدر الكافي من العدالة الاجتماعية في تحقيق الخدمات، وتحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز كفاءة سوق العمل وبالتالي يقلل احتمالية تعرض الناس للمخاطر من خلال تعزيز قدراتهم على حماية انفسهم ضد المخاطر

(١) د. نبيل عمران موسى، الساسة الاجتماعية وظاهرة العنف والارهاب داخل المجتمع العراقي، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد التاسع عشر، العدد١، ٢٠١٦، ص٢٣٤.

(٢) الامم المتحدة، الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، لجنة التنمية، الدورة السادسة، عمان، ٢٠٠٧، ص٤.

الناجمة من انقطاع او فقدان الدخل[١].

لذا سوف يتضمن المبحث على اهم متضمنات السياسة الاجتماعية في المجتمع العراقي :

- برامج الحماية الاجتماعية
- سياسة التشغيل
- التعليم والتدريب والتأهيل المهني

اولا: برامج الحماية الاجتماعية

تعد برامج الحماية الاجتماعية الية من اليات الامان الاجتماعي المرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر، وتمكين بعض الفئات المتضررة في المجتمع، بفعل نتائج العولمة والانتقال الى اقتصاد السوق، وهي مكملة لأنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية والحديثة [٢]،ولابد من اي دولة ترغب في احداث تنمية اقتصادية واجتماعية ان تدرج شبكة الحماية الاجتماعية ضمن استراتيجيتها الوطنية، وعرفتها منظمة اليونيسف بأنها (مجموعة من السياسات والبرامج الرامية في منع الفقر واوجه الضعف والاستبعاد الاجتماعي ،او حماية الناس منها طيلة مسار حياتهم مع التأكيد الخاص على الجماعات المستضعفة والمهمشة [٣])، لذا فهي تقوم بجهد رسمي منظم يستهدف تمكين الاسر الفقيرة من خلال حل مشكلاتها وتجاوز عقباتها التي تحول دون مشاركتهم في حياة المجتمع او الانشطة الاخرى[٤]، كي تتمكن من محاربة الفقر ومعالجة الظواهر المختلفة من عمالة الاطفال ،والتشرد، والمظاهر الانحرافية الاخرى، فتعد عنصر اساسي في العقد الاجتماعي الذي يلتزم بمقتضاه الدولة قانونيا باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الادنى المقبول من الاحتياجات، وخدمات الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم، وحماية الفئات التي تحتاج الى حماية وتستخدم موارد متاحة لضمان حق جميع افراد المجتمع في

(١) د. عدنان ياسين مصطفى، السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة (الخيار المدروس)، بحث منشور في مجلة النهرين للدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد٣، ٢٠١٧، ص٢٠٩.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الضمان وشبكات الامان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية، الامم المتحدة، ٢٠٠٣، ص٢٩.

(٣) ملخص تنفيذي، اطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة التابعة لليونسف،

(٤) د. كوثر ابراهيم العبيدي، شبكات الامان الاجتماعي ودورها في تخفيف الفقر في العراق ،بحث منشور في مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٩.

الحماية الاجتماعية [١].ولقد شهد ظهور شبكات وبرامج الوطنية في العراق في النصف الثاني من القرن الماضي، وفي الوقت نفسه شهد ظهور مشكلات جسيمة منها الحراك السكاني الواسع باتجاه المدن الرئيسية وخاصة مدينة بغداد العاصمة، مما سبب ذلك انتشار الفقر جغرافيا وبشريا مولدا اثارا سلبية من حيث الافتقار الى العدالة في توزيع ثمار التنمية والدور الذي لعبته الدولة في مجمل حياة المجتمع [٢]، ولقد تم انشاء شبكة الحماية الاجتماعية في العراق عام ٢٠٠٥ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لتكون الالية الجديدة في اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وتوفير ما يلزمهم لمواصلة حياتهم اعتمادا على المعيار الفئوي للمستهدفين (ارامل – عجزة – عاطلون – مطلقات – .. الخ)[٣]، حيث كانت الوزارة في السابق تطبق قانون الرعاية الاجتماعية المرقم ١٢٦ لعام ١٩٨٠، ونتيجة للأحداث التي رافقت العراق اصبح قانون الرعاية غير قادر على حل المشكلات فكانت الحاجة ملحة الى تبني مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية في عام ٢٠٠٥ على وفق الاعانات الاجتماعية التي تستند على حجم الاسرة والتي شملت الشرائح المذكورة سابقا [٤]، وقد حددت الحماية الاجتماعية في العراق المعونات حسب حجم الاسرة، لتكون ٥٠ او ٦٥ الف للفرد الواحد الذي يشكل اسرة مستقلة، و٧٠ الف دينار لأسرة المكونة من شخصين وسيصل المبلغ الى ١٥٠ الف دينار لأسرة المكونة من ستة اشخاص كحد الاعلى للإعانة[٥]، ومخطط التالي يوضح المعونات حسب حجم الاسرة من سنة ٢٠٠٦ ٢٠١٤.

ويمكن عد قانون الحماية الاجتماعية ذي العدد١١ لسنة ٢٠١٤، بداية مرحلة جديدة في نظام الحماية الاجتماعية باتجاه الشمول الاوسع والمزيد من الاستقرار المؤسسي، حيث تمكنت من خلال تلك المراحل والسنوات الى عامنا هذا من استيعاب اكب عدد ممكن من الفئات المشمولة بالإعانة المادية وتمكينهم من سد بعض الحاجات الاساسية لأسرهم لذلك اعتبرت برامج الحماية الاجتماعية ركنا اساسيا من اركان السياسات الاجتماعية تبدأ بتحديد ملامح تلك

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، الاسكوا، الحماية الاجتماعية اداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، الامم المتحدة، مجلد ٥، العدد٢، ٢٠١٥

(٢) مها رحيم سالم، شبكة الحماية الاجتماعية والامن الانساني في العراق في اطار السياسة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد٢٣، ٢٠١٢، ص١١٣٠.

(٣) التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، مصدر سابق، ص٤١.

(٤) ينظر : د. علي عبد الهادي، واخرون، سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم والاقتصادية والادارية، العدد١٣، مجلد ٧، ٢٠٠٥، ص١٦٧.

(٥) التقرير الطوعي الاول، مصدر سابق، ص٤١.

الحماية وكيف يمكن تميزها عن مفاهيم اخرى اكثر احتضانا للجميع كالحد من الفقر والتنمية الاجتماعية، حيث ان برامج الرعاية الاجتماعية لا يكفي ان تتمتع بمستوى جيد من التصميم وتبتعد عن جودة التنفيذ مثلما لا يكفي للبرامج ان تكون متعددة من دون ان يكمل بعضها الاخر(١). لذا فأن ثمرة الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي في رسم خارطة طريق استراتيجية (٢٠١٥-٢٠١٩) تمثل رؤية الخارطة الاستراتيجية للحماية الاجتماعية في ايجاد نظام شامل للحماية الاجتماعية في العراق يتضمن شبكات الامان، التأمينات الاجتماعية، سياسات سوق العمل (٢). وذلك من خلال :

- شبكات الامان الاجتماعي : تفعيل هيئة الحماية الاجتماعية بصورة كاملة، نظام جديد للاستهداف حسب الفقر، والاستمرار باستبعاد الاسر التي لا تنطبق عليها ضوابط الشمول، ومن ثم تعزيز قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الباحثون، وفريق العمل التواصل، والمعلومات.

- التأمينات الاجتماعية : ويشير التأمين الاجتماعي الى الاليات التي تعمل على تجميع المخاطر الاقتصادية طيلة مسار الحياة والتي يمكن ان تحول دون وقوع الاطفال والاسر في برائن الفقر عندما تحدث صدمات او احداث غير متوقعة في الحياة ومن ضمن تلك التأمينات، التأمين الصحي، تأمين ضد البطالة (٣)، ولك يتم تفعيل ذلك في المجتمع العراقي يكون من خلال وضع قانون جديد للتأمينات الاجتماعية يلتزم بمبادئ التصميم الجيد لنظم التقاعد، من خلال دمج نظامي التقاعد في قطاعين العام والخاص، والتوسع في التغطية والشمول.

- سوق العمل : ويتضمن البرامج والخدمات التي تدعم العمل وسبل العيش وتتيح للأسر الحصول على دخل كاف وفي الوقت نفسه ضمان الوقت، وتوافر خدمات رعاية الاطفال الجيدة النوعية، وقد يكون ذلك على شكل برامج اوسع لسوق العمل او من خلال برنامج اقراض متناهي الصغر للمشاريع المدرة للدخل، وتفعيل برامج التدريب المهني لهيئة الداخلين الى السوق وتعزيز التنسيق مع هيئة الحماية الاجتماعية، ووجود حوار فعال مع اصحاب الشأن (اصحاب العمل والنقابات العمالية... الخ) (٤).

---

(١) د. عدنان ياسين مصطفى، السياسات الاجتماعية واستدامة التنمية (الخيار المدروس)، مصدر سابق، ص٢٠٨.

(٢) التقرير الطوعي الاول لأهداف التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص٤٢.

(٣) منظمة الامم المتحدة للطفولة، ملخص تنفيذي في اطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة التابعة لليونسف، ايلول / سبتمبر، ٢٠١٩، ص٧.

(٤) المصدر السابق، ص٤٢.

وتسري احكام قانون الحماية الاجتماعية على فئات من الاسر والافراد ممن هم تحت خط الفقر من العراقيين ورعايا الدول الاخرى المقيمين في جمهورية العراق بصورة دائمة ومستمرة وقانونية وفيما يتعلق بمساعدات الحماية الاجتماعية في تلك الدول وعلى النحو الاتي[١] :

- ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص.
- الارملة، المطلقة، زوجة المفقود، المهجورة، الفتاة البالغة الغير متزوجة.
- العاجز.
- اليتم.
- اسرة النزيل او المودع اذا زادت مدة حكومته عن سنة واحدة واكتسب قرار الدرجة القطيعة.
- المستفيدون من دور الدولة الايوائية
- الاحداث المحكومين ممن تزيد مدة حكومتهم عن سنة واحدة واكتسب قرار الدرجة القطيعة.
- الطالب المتزوج ولغاية الدراسة الاعدادية.
- الاسر المعدومة الدخل او التي يكون دخلها دون مستوى خط الفقر.

ثانيا : سياسة التشغيل

يقصد بسياسة التشغيل بأنها (مجموعة من الاجراءات التي تصمم وتطبق على مستوى سياسات الاقتصاد والسياسات الاخرى، التعليمية والصحية وسوق العمل، وتندرج ضمن سياسات الاقتصاد الكلي، والغرض منها ان تشترك كل السياسات معا للنهوض بالتشغيل وتحقيقه بشكل كامل [٢]) وعرفتها منظمة العمل الدولية انها (الرؤية والخطة العملية لتحقيق الحكومة كل اهدافها التوظيفية، وعلى الحكومة عندما تضع هذه الخطة ان ترى بوضوح التحديات والفرص والمشاركة على نطاق واسع للتوصل الى اتفاق مشترك بين كل الاطراف المعنية والمهتمة بالعملية الانتاجية بما فيهم

(١) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الاحصائية السنوية، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء، ٢٠١٧، ص٢٢.

(٢) ناصر عدون وادي، عبد الرحمن الهيب، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٢٠.

العمال واصحاب العمل والمهن [١]) اما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وضحتها في وثيقة سياسة التشغيل الوطنية في العراق بأنها (تنمية الموارد البشرية الوطنية لتحسين ادارة سوق العمل وبرامجه وخلق بيئة تشريعية واستثمارية، تجارية وقطاعية ملائمة توسع فرص التشغيل للعاطلين عن العمل والداخلين الجدد لسوق العمل وخاصة من الشباب والنساء وخلق حوار اجتماعي يعزز قابليتهم للاستخدام بما يمكنهم من تلبية حاجاتهم الحالية والمستقبلية لسوق العمل [٢]، وتؤدي سياسة التشغيل دورا مهما في توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة ،حيث تمثل رأس المال او الرصيد البشري واحد اهم التحديات التي تواجه التنمية اجمالا والسياسات الاجتماعية تحديدا، وفي العراق باتت مشكلة البطالة متجذرة بنيويا بسب التحديات الكبيرة التي تواجهها سياسات التنمية المعتمدة من قبل الحكومة، ليس لأن مستوياتها عالية الى حد ما بل لأنها ظهرت بأشكال مختلفة ومتعددة [٣]، فقد عاني من ارتفاع معدل البطالة منذ فترات ليست بقليلة وخاصة بطالة الشباب التي عدت اهم مهددات السلم المجتمعي[٤]*، لذا فأن عدم استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة وتوفير فرص عمل لائق لهم يشكل احد اخطر مهددات السلم الاهلي في المناطق التي يعيشون فيها [٥]، لذا عدت سياسة التشغيل ذو اهمية بالغة خاصة خلال المراحل الانتقالية التي مر بها العراق، لكونها استراتيجية متكاملة لتكريس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل هي الاداة التي توجه نتائج النمو الاقتصادي نحو تخفيف حقيقي لمعدلات الفقر، لاسيما ان العمل هو الاصل الوحيد الذي يملكه الفقير وان اي مسار للنمو لا يخلق فرص عمل لائق وقد يفشل في الحد من الفقر[٦]، وان ما شهده العراق خلال الاعوام ما بعد ٢٠٠٣ من تغيرات جذرية

---

(1) workers, origination Geneva,2015 International lab our office, IOL, national employment policies; a guide.

(٢) جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية، ٢٠١٠، ص٣

(٣) د. عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع / حالة العراق، بحث منشور، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص١٨.

(٤) يقصد بالسلم المجتمعي هو الشعور بالأمن في مجمل العلاقات والتعاملات الحياتية بين ابناء المجتمع والدولة التي تضمه، والرفض الكامل لكافة انواع العلاقات الصراعية والتصادمية بين اجزاء المجتمع البشري ومؤسسات الدولة القائمة على التعاقد الاجتماعي. المصدر / خالد محمد بدوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط الاولى، الرياض، ٢٠١١، ص١٢

(٥) ميس محمد كاظم، سياسة الانفاق وبناء السلم المجتمعي في العراق، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١٥٠.

(٦) د. كوثر ابراهيم العبيدي، شبكات الامان الاجتماعي ودورها في تخفيف الفقر، مصدر سابق، ص٥٧.

في واقعه المجتمعي بفعل الاحداث السياسية والحروب التي شهدتها ساحاته اتبعها انعكاسات هائلة على مجمل مفاصل الحياة، وخاصة الناحية الاقتصادية منها وفيما يخص سوق العمل فشهدت هذه المرحلة بروز ظاهرة الارتفاع المتزايد بنمو العرض من العمالة رافقه تباطؤ في نمو الطلب على العمالة.

وتسعى سياسة التشغيل في العراق الى تحقيق عدة اهداف منها [١] :

- تخفيض معدل البطالة والحد من انتشارها من خلال النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة ومنشآت مستدامة.
- الارتقاء بمعدلات انتاجية بقوة
- تعزيز الحوار الاجتماعي بين ممثلي الحكومات واصحاب العمل والنقابات العمالية لبلوغ الاهداف المزدوجة في العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
- تحقيق الربط الموضوعي بين الاجر والانتاجية.
- تعزيز الاطر المؤسسية والتشريعية بما يضمن الحقوق الاساسية في العمل والحماية الاجتماعية.

ثالثا :التعليم التدريب والتأهيل المهني

في بادئ الامر سنوضح ما لمقصود كل من المفاهيم التالية : فالتعليم هو عملية اكتساب المتعلم المعرفة والمهارات والاتجاهات المختلفة والقيم، ويعد نشاطا مقصودا يوجه الفرد على الاتصال بنظام من الرموز اللغوية. ويعد التعليم اهم عنصر للتنمية البشرية, وهو الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر والجهل والتطرف والحد من الازمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية وتامين الاستقرار لهم، أما مفهوم التعليم المهني «vocational education» , فيقصد به نمطاً من التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي واكساب المهارات اليدوية والمعرفية والمهنية , والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية , لغرض اعداد ملاكات فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والتجارية والزراعية , بعد مدة امدها (٣) سنوات تعقب مرحلة التعليم المتوسط [٢]. اما التدريب فيقصد بأنه عملية تعلم تكون بصورة متسلسلة من السلوك المبرمج، وتطبيق مبرمج للمعرفة عن

(١) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) سمر سعدي خميس، سياسة التشغيل بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه في كلية الاداب، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص١١-١٢.

طريق القواعد والاجراءات التي تكون موجهه صوبهم لتحقيق ما يسمون اليه[١]. وهو ايضا يعنى بتزويد العاملين بمهارات ترتقي بأدائهم من المستوى الممارس الى مستوى افضل بصورة دائمة لتحقيق الاهداف [٢]. ويسعى التدريب الى اكساب العاملين باختلاف وظائفهم ومستوياتهم في المنظمات، مهارات ومعرفة جديدة تساعدهم على امتلاك القدرة على الاداء الجيد الكفوء في مسيرتهم الانتاجية في الحاضر والمستقبل بما يصب في مصلحة تحقيق اهداف المنظمة[٣]

وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني فأن الهدف المتمثل في تلبية متطلبات سوق العمل والمشاكل الناشئة عن تأمين خريجي هذا النظام، والحاجة الى ضرورة تحسين قابلية العمل للأشخاص في ظل التطور التكنلوجي السريع قد ادت جميعها الى زيادة الاهتمام بكفاءة التدريب وتطويره وانجازاته، بخلاف التعليم العام فأن تقييم هذا النوع من التدريب ينبغي ان يتضمن خاصية خارجية : وهي الطريقة التي يتم بها ادماج مختلف حاملي الشهادات والاختصاصات التدريبية في الحياة العملية. لذا فأن امكانية توفير معلومات موضوعية عند توجيه وتخطيط نظام التعليم والتدريب بشكل كامل او جزئي تعتبر حاجة ملحة بالنسبة لصناع القرار في القطاعين العام والخاص، وبشكل عام بالنسبة الى كافة العاملين في نظام التعليم والتدريب بوجه عام [٤].

ومن اجل تقييم صحيح لسياسة او خطة للتعليم والتدريب من الضروري ان يتم تحديد الاهداف المتوخاة بوضوح [٥]:

- نوعية، مثل تحسين جودة التدريب المهني والسعي الى تحقيق المزيد من المساواة او الفاعلية او الكفاءة في النظام التعليمي او تطوير العلاقات بين المدارس وقطاع الاعمال.

- كمية، مثل تحديد نسبة ٤٪ لإمكانية الحصول على الشهادات التعليم المهني او ٥٪لمعدل تكرار برامج التلمذة، او الوصول بنسبة التلاميذ الى المدرسين الى ٤٥٪، او تخصيص نسبة ٣٪من الناتج المحلي الاجمالي للبحث العلمي، او تخفيض عدد الطلاب الذين يتركون النظام

(١) انس عبد الباسط، تخطيط وتنمية القوى العاملة، دار المسيرة والتوزيع، الاردن، ٢٠١١، ص١٤٢.

(٢) محمد بن علي الغامدي، التدريب والتأهيل في الجهات الخيرية، بحث منشور على الموقع الالكتروني، صيد الفوائد Said. net :

(٣) ثناء عبد الكريم عبد الرحيم، تدريب العاملين وتطويرهم، كلية الادارة والاقتصاد، على موقع الالكتروني لجامعة بابل : UNbabyln.edu.iq

(٤) كلود سوفاغو، قواعد توجيهية لوضع مؤشرات حول التعليم الفني والتدريب المهني، مذكرة منهجية، وظيفة مرصد اليوروميد، مؤسسة التدريب الاوربية، ٢٠٠٧، ص٦.

(٥) المصدر السابق، ص٩.

التعليمي باكرا بنسبة ٢٠٪.

اما الاهداف التي تم تحديدها في داكار عام ٢٠٠٠ كجزء من برنامج اليونسكو «التعليم للجميع « والتي حددها في اطار مشروع «وظيفة المرصد» للتوظيف والتدريب في الاردن، حيث تبين هذه المشاريع اسلوبا يحتذى به، وتتطلب المرحلة الاولى فيه وجود اهداف محددة بوضوح قبل ان تتم صياغة المؤشرات، والاهداف التي حددت في داكار ستة اهداف هي :

١- توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح اكثر الاطفال تأثرا واشدهم حرمانا.

٢- العمل على ان يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الاطفال من الالتحاق بالتعليم الابتدائي الجيد والمجاني والالزامي، مع التركيز خاصة على فئة البنات والاطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة

٣- ضمان وتلبية حاجات التعليم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات الحياتية

٤- تحقيق التحسن بنسبة ٥٠٪في مستويات محو امية الكبار ولاسيما النساء وتحقيق تكافؤ الفرص التعليم الاساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار

٥- ازالة اوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠١٥مع تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم اساسي جيد

٦- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها ويمكن قياسها.

اما على مستوى العراق فأنشئت عام ١٩٥٨، أول مديرية للتعليم المهني للإشراف على إدارته ،وذلك بموجب نظام وزارة المعارف رقم (١٩) لعام ١٩٥٨ ،وقد أصبحت بموجبة مديريات التعليم الصناعي والتجاري والزراعي والفنون التطبيقية والفنون الجميلة وإعداد المعلمين تابعة له، وبدأ التعليم المهني في عقد السبعينيات والثمانينيات بالتطور كمياً ونوعياً بعد أن حصل تغير كبير في سوق العمل , من خلال زيادة الطلب على الأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة التي تتطلب تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لهذه المرحلة الأمر الذي أبرز الحاجة الى ضرورة استجابة مؤسسات الدولة التعليمية لهذا الطلب وقد تم توكيل مهمة اعداد الملاكات شبه الماهرة الى مؤسسة التعليم المهني المرتبطة بوزارة التربية التي صدر قانونها المرقم (١٩٨) لعام ١٩٧٥م، ونظام المدارس المهنية المرقم (٢٤) لسنة ١٩٧٨، الذي ينص على ضرورة ان يتولى التعليم المهني

مهمة تخريج عناصر بشرية كافية وكفؤه وفي مختلف حقول الإنتاج والخدمات لتحقيق أهداف التنمية وخططها في حينها، وذلك من خلال زيادة عدد المدارس الموجودة وتوفير المستلزمات المادية والبشرية الضرورية لها لتحقيق أهدافها [١]، اما بعد عام (٢٠٠٣) فتم استحداث اربعة عشر اختصاصاً وهي:

- تكنولوجيا صناعية، الاجهزة الطبية.
- صيانة المصاعد الكهربائية، محطات وشبكات معالجة المياه.
- صيانة منظومات الليزر، توليد الطاقة الكهربائية ونقلها.
- تكنولوجيا الاعلام، شبكات الحاسوب
- الادارة الالكترونية، اجهزة الحاسوب والهاتف المحمولة، ادارة، محاسبة، السياحة وادارة الفنادق.

ويعتبر التعليم المهني احد فروع نظام التعليم الثانوي ولكن بإدارة منفصله، حيث يحق للطلاب الاختيار في التعليم المهني بعد المرحلة الثانوية عوضا عن الاستقرار في التعليم العام , وتهدف المدارس المهنية الى تزويد الطلاب المهارات المهنية المختلفة لتهيئتهم للانخراط في مختلف المهن بعد تخرجهم، ويستطيع الطلاب ممن يحملون افضل المعدلات من مواصلة دراستهم العليا في الكليات فيما بعد [٢].ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ان التعليم المهني لا يجذب الشباب حيث يتجه اكثر الذين لا تؤهلهم معدلاتهم الى المدارس الصناعية والتي بلغ مجموع عدد الطلبة الملتحقة بها من الذكور الى ١١٦٢٦ طالبا، و٨٧٠ طالبة لعام ٢٠١٣، ثم احتلت المدارس التجارية المرتبة الثانية بعدد الطلاب الذكور ٢٤٠٤، و٣٣٧٨ طالبة، وكون الارتفاع المطلق للإناث كون الاختصاص الملائم لرغباتهن [٣]، اما عدد الطلبة المقبولين في المدارس المهنية لعام ٢٠١٩ بلغ حوالي (١٦٨٨١) طالبا وطالبة نسبة الاناث منهم (٢٩ر٧٪)، اما نسبة المدارس الزراعية حوالي (١ر٤٪) طالبا وطالبة، والمدارس الصناعية والتجارية بلغت لنفس السنة حوالي (٥٣ر١٪)و(٢٣ر١٪) حسب التسلسل، اما مدارس الفنون التطبيقية والحاسوب فبلغت عام ٢٠١٩ حوالي (٧ر١٪) و(١٥ر١٪) والجدول التالي يوضح عدد الطلبة الموجودين في التعليم

(١) سمر سعدي خميس، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٢) باسمة سلوان حسين وفؤاد توما , تطور التعليم في العراق , مجلة دراسات تربوية , العدد السادس , نيسان٢٠٠٩ ص ١٥٩-١٦٠

(٣) وزارة التخطيط، تقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، شباب العراق تحديات وفرص، ٢٠١٤، ص٨٣.

المهني في العراق خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٥ -٢٠١٨- ٢٠١٩) حسب الجنس[١]

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء / العراق

ومن خلال ذلك يتبين ان انخفاض اعداد الالتحاق للطلاب الى المعاهد المهنية قد يكون السبب هو الاحراج من تلك المدارس، او عدم وجود رؤية واضحة عن التعليم المهني ونظرة البعض للتعليم المهني على انه غير مفيد، او المعدلات المنخفضة وتدخل الاهل في تخطيط توجه ابنائهم للتعليم في الكليات الاكاديمية، حيث يعد فتور الطلبة عن المدارس المهنية بفروعها (الصناعي – التجاري – الزراعي) ظاهرة مزمنة وليست وليدة الاوضاع الراهنة، واضافة للتعليم يعد التدريب المهني ركيزة اساسية من ركائز التنمية المستدامة، كون التدريب يوجه لاكتساب المهارات والمعرفة وتزويدهم بالخبرات الممكنة والكفيلة لمواجهة العقبات التي تعترضهم، ومن ثم امتلاك خريجي الكليات المهنية والفنية الخبرات الكافة من تخصصاتهم المختلفة لتأهيلهم للمهن المختلفة تماشيا مع متطلبات سوق العمل. ويشير قانون العمل العراقي لعام ٢٠١٥ للتدريب المهني في المادة (٢٤،٢٥) إلى أن التدريب المهني يهدف [٢] :

- تدريب من هم في سن ما قبل التشغيل وتزويدهم بالخبرات الفنية والمهارات ذات اختصاص
- اعادة تدريب للعاطلين عن العمل بمختلف المستويات والمؤهلات وتطوير مهاراتهم
- اعادة تدريب العمال لرفع مستوى كفاءتهم المهنية والانتاجية.

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ٢٠١٩، احصاءات التعليم المهني في العراق لعام ٢٠١٨-٢٠١٩، بغداد، ص٣

(٢) جمهورية العراق، قانون العمل المرقم ٢٧، لسنة ٢٠١٥، ص١٤

الا ان التدريب في العراق يواجه العديد من التحديات واهمها :

- ضعف ارتباطه بحاجات سوق العمل.
- تعدد الجهات المسؤولة عن التدريب. وهناك ثلاث جهات مسؤولة على التدريب هي
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- المديرية العامة للتعليم المهني
- مؤسسة المعاهد الفنية.

وان التفاعل بين هذه الجهات ضعيف , لا سيما في مجال التدريب ضمن الاختصاصات المختلفة [١].

ولغرض تطوير التعليم المهني ولصعوبة الاعتماد على الجهود الذاتية , قدم الاتحاد الاوربي مشروع لتطوير التدريب والتعليم المهني والتقني في العراق مع تمويله, هو مشروع (TVET) وهي اختصار(للتدريب والتعليم المهني والتقني)، وهو مشروع اعتمده الاتحاد الاوربي بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني لدعم وتطوير جودة التعليم المهني في العراق ضمن استراتيجية تمتد بين (٢٠١٤-٢٠٢٣) واهداف المشروع هي [٢]:

- توحيد عمل الجهات الثلاث المسؤولة عن التعليم المهني والتقني بجهة واحدة , مع تنسيق اسلوب عملها وهيكلها التنظيمي وتكامل برامجها , بما يضمن اسهامها في توافر موارد بشرية متخصصة وفق احتياجات سوق العمل.
- تحديد نقاط القوة والضعف التي تواجه التعليم والتدريب المهني في العراق.
- تحديد الفرص المتاحة لهذه القطاع.
- تحديد اهم التهديدات والمشاكل التي يعاني منها التعليم والتدريب المهني.

(١) سمر سعدي خميس، سياسة التشغيل بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل، مصدر سابق، ص٦١.
(٢) سمر سعدي، مصدر سابق، ص٦٢.

المبحث الثالث
صعوبات السياسة الاجتماعية في العراق

من اهم شروط التنمية المركبة ذات الابعاد المتداخلة، هو توفير بيئة امنه ومستقرة تحقق الاستقرار للإنسان وفرص الانتاج والعطاء وتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار، كما تشجع على وضع الخطط والبرامج ذات الابعاد المستقبلية[١]، لذا لابد من الاشارة الى اهم التحديات والاشكاليات التي تواجه السياسات الاجتماعية في العراق، فقد شهد العراق حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في الآونة الاخيرة، بسبب النزاعات المسلحة والازمات والحروب والارهاب التي خاضها ولا يزال يعيشها الى الان مما اثرت بشكل سلبي على مؤسساته المختلفة، وان الظروف التي مر بها المجتمع العراقي اثرت بشكل ملحوظ على قطاعات واسعة من السكان المدنيين، مؤديا الى ظهور مظاهر عديدة منها التهجير وزيادة معدل الوفيات، اضافة الى تغيرات ديموغرافية اخرى، وزيادة العنف وفقدان المعايير التي ينسجم عنها في بعض الاحيان [٢]، والمظاهر الطائفية والعرقية وفقدان الهوية الوطنية، حيث بدأ العراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو تطبيق نظام سياسي جديد يقوم على الديمقراطية والتعددية، لذا فأن طبيعة التغير والظروف التي احاطت به، وخليط من السياسات والاخفاقات الاقتصادية والتنموية والسلوك السياسي الغير ملائم، كانت انعكاسا لتلك الاثار الممتدة ان يواجه العديد من التحديات والاشكاليات والتقليل من حدتها وانعكاساتها السلبية، لذا كان يجب ان يتطلب ذلك الاسراع في ايجاد مواقع الخلل في الاداء السياسي والاقتصادي، ليصبح بالإمكان تطبيق برنامج شامل وحقيقي للإصلاح الاقتصادي والسياسي والاداري، وهذا يتطلب توافر الارادات لبناء مؤسسي صلب لنظام سياسي ديمقراطي قادر على خلق بيئة مناسبة لاقتصاد السوق وقادرة على اطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز او تفعيل امكانات النمو الاقتصادي في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة[٣]، ولقد ازدادت النزاعات في المجتمع العراقي في السنوات الاخيرة من بعد عام

(١) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغير، مصدر سابق، ص٢٠٤.

(٢) د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص٩.

(٣) حسين احمد دخيل، الاطر السياسية واقتصاديات التحول : دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للنشر، ط الاولى، بيروت، ٢٠١٦، ص٣١٦.

٢٠١٤ بصورة اكبر من السنوات السابقة ،من خلال احتلال التنظيمات الارهابية للمدن والقرى وبعض المحافظات، وان التدهور البنى التحتية ورأس المال المجتمعي، اضافة الى تدمير البنى الفوقية، وهجرت العديد من العوائل المدنيين والتي رافقتها ازمة غير مسبوقة من حركة السكان بسبب التهجير القسري جراء الحروب والنزاعات [١]، وكون السياسة الاجتماعية تدخل ضمن الجهود الاصلاحية في مواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة، وذلك يرجع الى ان السياسة الاجتماعية تشكل من البرامج التي توجه لحل مختلف المشكلات وتقوم بالتعرف على طبيعة تلك المشكلات ومساحة انتشارها في المجتمع، وطبيعة وحجم الفئات التي تعاني منها ودرجة الخطورة التي اصبحت عليها هذه المشكلات والتي اصبحت تشكل تهديدا للاستقرار المجتمع والعمل على بناء سياسات اجتماعية لمواجهة هذه التحديات، ولاسيما ان السياسة الاجتماعية التي شهدها العراق كانت كثيرة المشاكل والتي جعلت منها في حالة عدم الاستقرار وعدم قدرتها على اداء ادوارها بالصورة الصحيحة التي ترسمها لها وتخططها لذا ان اهم الصعوبات وتحديات السياسة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

اولا: التحديات الامنية والسياسية

يتفق الجميع على ان الاوضاع الامنية والسياسية تمثل القاسم المشترك لجميع مفاصل الحياة في اي بلد، وان عدم الاستقرار السياسي و تدهور الوضع الامني في العراق قد شكل تحديا ومعوقا امام نجاح السياسة الاجتماعية في تحقيق اهدافها بعد عام ٢٠٠٣، بفعل التغير الذي حدث في نظامه من قبل القوات العسكرية الامنية ،فكان عدم الاستقرار السياسي اثارا بالغة الخطورة على المجتمع العراقي ومن ابرز مظاهره، العنف السياسي[٢]- والارهاب، اللذان عدا من اهم التحديات والاشكاليات التي تواجه نجاح وفعاليات السياسات العامة بشكل عام والسياسة الاجتماعية بشكل خاص في العراق، كونهما يهددان امنه الوطني وسيادته ومستقبلة كدولة، وعمقت من حجم المشاكل العرقية

(١) احمد الزايد، التخطيط لأليات ادارة المخاطر والازمات في السياسة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء شؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠١٣، ص٦٨.

(٢) يشير العنف السياسي الى «الاستخدام الفعلي للقوة المادية لألحاق الضرر والاذى للأخرين، وذلك لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية لها دلالات سياسية « المصدر : د. مصطفى فاروق مجيد، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، قراءة في جدلية العلاقة، بحث منشور، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص٤٢١.

والنعرة الطائفية، وما رافقها من فقدان لأمن المجتمعي داخل الدولة [١]، وشهدت ساحات العراق منذ عام ٢٠٠٣ والى اليوم من ارتفاع وتيرة حالات العنف بجميع صوره (سيارات مفخخة، وخطف العلماء والاطباء والاكاديميين والناشطين للخطف والقتل والاغتيالات المنظمة، اضافة الى حالات القتل الجماعي والجثث مجهولي الهوية في اماكن متفرقة من البلاد، ظهور الجماعات المسلحة... الخ)، حيث تشير البيانات الصادرة من منظمة حقوق الانسان الى استمرار ارتفاع وتيرة العنف منذ عام ٢٠٠٣، لتسجل اعلى نسبة من الضحايا المدنيين عام ٢٠٠٦، مع انخفاض نسبي عام ٢٠٠٧، بسبب تطبيق فرض القانون، من ثم تشهد ارتفاع تلك الوتيرة لتسجل نسبة عالية من الضحايا بسبب الاعمال الارهابية (داعش) عام ٢٠١٤، ثم وتيرة العنف والقتل التي شهدتها الساحات العراقية في الآونة الاخيرة لعام ٢٠١٩و٢٠٢٠، بسبب الاحداث الاخيرة، مما اثر بشكل ملحوظ على مفاصل الحياة ومعوقا في وجه اي تطور في مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية [٢]، وللعنف السياسي في العراق عدة مسببات نذكر منها :[٣]

- تعقد المشهد السياسي العراقي الذي اظهر عدم توحد واتفاق القوى الفاعلة في وضع استراتيجية وألية عمل موحدة لمواجهة العنف.

- تعدد القوى ومصادر اتخاذ القرار داخل النظام السياسي مما اضعف القوى الوطنية في مواجهة العنف.

- ضعف مهنية مؤسسات الضبط الرسمي بأنواعها.

- التدخل الخارجي ومنها دول الجوار بشأن العراق.

- عوامل تكمن في بنية المجتمع العراقي، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، دينية تربوية.

- توقف النشاط الحكومي في مجال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، بسبب الخلافات بين الكتل السياسية التي لم تتوقف، وازدياد الخلافات مع السلطة التنفيذية التي تسعى بدورها

(١) ينظر : سارة ابراهيم، السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ص١٧٧.

(٢) ينظر: هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مركز عمان للدراسات حقوق الانسان، ط الاولى، مطبعة اربد، ٢٠١٢، ص١٠٣.

(٣) فريد جاسم حمود القيسي، فتنة العنف في العراق، دراسة سوسيولوجية تحليلية في اسباب العنف، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥١.

الى تعزيز سلطاتها في مواجهة خصومها السياسيين[١].

لذا فقد ساهم العنف في العراق الى سيادة حالة عدم الاستقرار الداخلي للعراق مما انعكس في تراجع الثقة ومصداقية المواطن في عمل الاجهزة الحكومية وشيوع حالة من الفساد السياسي والمالي والاداري في معظم مفاصل الدولة.

ثانيا: التحديات الاجتماعية

يعاني المجتمع العراقي من عدة معوقات مجتمعية واجتماعية شاملة جميع مؤسساته وقطاعاته، فغياب الرؤية الشاملة للنهوض بالوضع الاجتماعي، بسبب ما عاناه من ظروف صعبة وازمات وحروب وحصار واحتلال، مسببا تراكما ثقيلا على الصعيد الاجتماعي، منها عدد من القتلى والجرحى والمعوقين واليتامى والعاطلين عن العمل والمهمشين، مؤثرا ذلك على بنية التركيب الاجتماعي للسكان وهجرة العديد منهم تاركين مناطق سكناهم الى مختلف انحاء العالم، اضافة الى انخفاض كبير في مستوى المعيشة للسكان، لاسيما منهم العاملين بأجر، بسبب تأكل القدرة الشرائية لمداخيلهم من جهة وتدهور نوعية الخدمات العامة الاساسية التربوية والصحية والسكنية من جهة ثانية [٢]. كذلك غياب البرامج الخاصة بالنهوض للبرامج الاجتماعية خاصة تلك المتمثلة بأوضاع الفئات المهمشة، والمناطق الاكثرضررا بسبب الاحداث، اضافة الى غياب البرامج الفاعلة لمعالجة البطالة والشباب الاكثر فقرا وتمكين المرأة، وغياب الخطط التنموية ادى الى ضعف الروابط والتنسيق بين الادوار التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها، والادوار التي تقوم بها منضمات المجتمع المدني [٣]، وعدم وجود سياسات جادة لحل ازمة الفقر، اذ يقتضي ذلك رصد مبالغ عالية لحل هذه المشكلة مع شحة الموارد التي تنفقها الدولة على الجانب الاجتماعي والخدمات الاخرى، وما رافقه من تدهور للأوضاع المعيشية لعموم الشعب العراقي خاصة بعد سقوط الموصل عام ٢٠١٤ زادت النسبة الى اضعاف مضاعفة وتحولت محافظات كاملة الى محافظات نازحة، وزادت نسبة من هم تحت خط الفقر بشكل كبير، وبالتالي زادت الفجوة في الغنى تتسع بين الاغنياء والفقراء، نتيجة غياب العدالة في توزيع الثروة، وهذا يقود الى اعاقة

(١) د. احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. الافاق المستقبلية، ص٩.

(٢) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغير، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠٧.

المصالح الوطنية وستبقى الخلافات كثيرة ومتواترة بين الذين يملكون والذين لا يملكون ،وبالتالي يضعف الاندماج ما بين الفئات الاجتماعية التي يضمها المجتمع من خلال هيمنة الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية او النفوذ السياسي مما يؤدي الى سطوتها على الفئات الاجتماعية الاخرى، مسببا نوعا من انواع الصراع الطبقي الذي ينعكس على استقرار الدولة [١][٢]*، ويصاحب الفقر عدة مشكلات منها انتشار الامية وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، وحرمان غالبية الافراد من ادنى مستويات التعليم، وظهور عمالة الاطفال، وارتفاع عبء الاعالة الذي هو سبب يؤدي بالآباء الى تخلي عن مسؤولياتهم في تعليم اطفالهم، وارتفاع نسبة الوفيات وقلة عنايتهم، اضافة الى انتشار الامراض والاوبئة لقلة الوعي الصحي والثقافي[٣].

ويمكن ايجاز التحديات الاجتماعية بشكل نقاط مختصرة[٤] :

- ارتفاع مستويات الفقر الناجمة عن الأزمات الكبيرة والمتلاحقة والنزاعات المسلحة التي تعرض لها المجتمع العراقي وما رافقها من إرهاب وعنف ونزوح سكاني أدت إلى زعزعة أركان الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي.

- ضعف سياسات الحماية الاجتماعية أدت إلى زيادة أعداد الفئات الهشة في المجتمع (المعاقين، المسنين، الأرامل، الأيتام,....) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن (٥٠٪) عام ٢٠١٦ مما يهدد النسيج الاجتماعي ويمنع رفاهية المجتمع وتطوره.

---

(١) د. سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق : الاشكاليات الاجتماعية، مقالة منشورة، مركز النبأ المعلوماتية، ٢٠١٩، على الموقع الالكتروني : www: annabaa.org

(٢) يرجع صامويل هنتغتون ان اسباب عدم استقرار الى تغيرات اجتماعية سريعة تحدث في المجتمع دون ان يرافقها حدوق تطوراو تنمية في المؤسسات السياسية داخل الدولة، ويستخدم هنتغتون مصطلح الحرمان النسبي في تفسيره لحالة عدم الاستقرار هي نتاجا للفجوة ما بين توقعات جماعية معينة ورؤيتها لحقوقها من جانب، وما بين شعور تلك الجماعة بالحرمان من الحقوق والحريات من جانب اخر / ينظر : د. احمد فاضل جاسم، واخرون، السياسات الاجتماعية للإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع، دراسة منشورة في مجلة المعهد، مجلة علمية فصلية في الفكر الاسلامي والعلوم السياسية، معهد المعلمين للدراسات العليا، مؤسسة بحر العلوم، العدد١٤، النجف، العراق، ٢٠١٩، ص١٣٧.

(٣) ينظر: سارة ابراهيم، تحديات السياسة الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٢١٨-٢١٩

(٤) د. عبد المطلب محمد عبد الرضا، واخرون، اهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية في العراق، ورقة دراسة موجزة على موقع الالكتروني لشبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ٢٨-٤-٢٠١٩/ www:m.annabaa.org

- تفشي ظاهرة البطالة واستمرار عجز الإدارة الحكومية والقطاع الخاص عن توفير فرص العمل اللائقة بالشباب واستيعابهم ودمجهم بالحياة العامة وغياب خطة للتنمية البشرية وانتشار الفساد الإداري حيث بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٢٧,٥٪).

- عدم وجود سوق عمل كافي يلبي جميع الطلبات لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين مع توسع الهوة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وصعوبة الحصول على القروض المصرفية لإنشاء الأعمال الخاصة.

- ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج وخاصة من قبل فئة الخريجين الجامعيين نتيجة انغلاق الأفاق المستقبلية أمامهم داخل بلدهم مما يدفع البعض منهم إلى البحث عن حياة أفضل خارج الحدود الوطنية.

- أدت الهجمة الشرسة والمستمرة على القيم والمبادئ الاجتماعية منذ عقود إلى ضعف الشعور بالمسؤولية والالتزام والحرص والإخلاص وروح المواطنة.

- ارتفاع نسبة المدمنين على المخدرات والمشروبات الكحولية نتيجة لسوء الأوضاع العامة وخاصة لفئة الشباب وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

ثالثا : التحديات الاقتصادية

تواجه السياسة الاجتماعية في العراق في مسيرتها نحو تحقيق اهدافها العديد من التحديات الاقتصادية التي تحتاج الى مواجهتها والتعامل معها بالوسائل والادوات اللازمة للتقليل من اثارها وانعكاساتها، فضلا عن ذلك شملت التحديات الاقتصادية جميع فروع الاقتصاد العراقي الانتاجي والخدمي وهي تحديات خارجية واخرى داخلية، فظواهر التضخم والفقر والبطالة والمديونية وانهيار البنى التحتية وانعدام الصناعة وضعف القطاع التجاري والزراعي واستشراء الفساد المالي والاداري، تعكس صورة الاقتصاد العراقي وتعبر عن حالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها [١]، وفي العراق لا يمكن أبدًا تحقيق أي تقدم أمني وسياسي واجتماعي من دون تحديد المشكلات الاقتصادية من أجل معالجتها قبل كل شيء، فالتنمية الاقتصادية في العراق معطلة ومشلولة أو متوقفة بالكامل، والسبب يعود إلى غياب الخطط الاستراتيجية والوعي الاقتصادي لدى العاملين في هذه المؤسسة المهمة والذين يفتقرون إلى المهنية الاقتصادية في أداء العمل ووضع الخطط

(١) ينظر : د. بلاسم جميل الدليمي، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي واهم سبل علاجه، بحث منشور، مجلة وحدة البحوث الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص١٥٧، ٢٠٠٩.

اللازمة لاستئصال الفقر محلياً واعتماد الدخل القومي للبلد على البترول في صناعة اقتصاده الذي من المفترض أن يكون اقتصاداً متعدداً وليس أحادي المصدر(١)، شكل استفحال ظاهرة الفساد بعد عام ٢٠٠٣ أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية التطور الاقتصادي في العراق، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال، والسلطة الأحزاب المتنفذة والميليشيات والعصابات المنفلتة، إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع.

(١) احمد عيد، السياسة الاقتصادية الراهنة في العراق : التحديات والمعالجات، مقالة منشورة، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، بغداد، العراق، على موقع الالكترونيwww: rasam center.com.

الخاتمة

تحاول الدراسة الربط بين التحولات الديموغرافية والسياسة الاجتماعية ومدى انسجامها تحديد مقومات الاستدامة التي تتعلق بالسياسات الصحية وسياسة التعليم والضمان الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية، من خلال تحديد الاطار العام للسياسة في تحقيق المساواة والعدل والتخفيف من الفقر والحد من انتشار البطالة من خلال توفير عمل لائق ومدى انسجام تلك السياسات مع المتغيرات والتحولات الديموغرافية، لذا سعت الدراسة الى التعرف على اهم التحولات الديموغرافية من متغيرات ومظاهر متعلقة بالنمو السكاني وتركيبهم العمري والنوعي، والتضخم الحضري، وتباين توزيعهم بين المدن والارياف والاقليم، مسببه تنامي مناطق عشوائية وهجرة ونزوح العديد من الافراد، وتأثيرها في تنفيذ برامج السياسات الاجتماعية في العراق. ولتحقيق ذلك تم دراسة الموضوع على عدة مباحث تفصيلية تهدف الي ايجاد حلول ومقترحات :

١- عدم وجود سياسة اجتماعية تنتهجها الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين بنسبة مواجهة الزيادة السكانية من خلال وضع سياسة اسكانية واضحة المعالم تسعى الى استيعاب الزيادات السكانية الجديدة وقدرة الدولة في توفير الاحتياجات الحقيقية للتنمية.

٢- ضرورة اشراك الفئات الشابة في صنع القرار وصياغة السياسات ومنحهم القدرة على التأثير عبر المناصب القيادية.

٣- العمل على تحسين الوضع الامني من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية وتخفيف معدلات البطالة.

٤- تفعيل سياسة التشغيل الوطنية للحد من ظاهرة البطالة وايجاد فرصة عمل للعاطلين وتحريك الدورة الاقتصادية.

٥- الاسراع بأجراء التعداد العام للسكان، لأنه يمثل خطوة مهمة للربط بين المتغيرات الديموغرافية وتعزيز الدور التنموي والاسراع منها.

٦- ربط مخرجات التعليم مع مخرجات سوق العمل من اجل خلق توازن لاستيعاب العاطلين بشكل اوسع.

المصادر

١- احمد ابراهيم حمزة , السياسة الاجتماعية , دار المسيرة , ط الاولى , عمان , الاردن , ٢٠١٥.

٢- احمد الزايد، التخطيط لأليات ادارة المخاطر والازمات في السياسة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء شؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٠١٣.

٣- احمد عيد، السياسة الاقتصادية الراهنة في العراق : التحديات والمعالجات، مقالة منشورة، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، بغداد، العراق، على موقع الالكترونيwww: rasam center.com.

٤- الامم المتحدة، الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، لجنة التنمية، الدورة السادسة، عمان، ٢٠٠٧.

٥- انس عبد الباسط، تخطيط وتنمية القوى العاملة، دار المسيرة والتوزيع، الاردن، ٢٠١١.

٦- باسمة سلوان حسين وفؤاد توما , تطور التعليم في العراق , مجلة دراسات تربوية , العدد السادس , نيسان٢٠٠٩.

٧- ثناء عبد الكريم عبد الرحيم، تدريب العاملين وتطويرهم، كلية الادارة والاقتصاد، على موقع الالكتروني لجامعة بابل : UNbabyln.edu.iq.

٨- جمهورية العراق، قانون العمل المرقم ٢٧، لسنة ٢٠١٥.

٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ٢٠١٩، احصاءات التعليم المهني في العراق لعام ٢٠١٨-٢٠١٩، بغداد.

١٠- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية، ٢٠١٠.

١١- حسين احمد دخيل، الاطر السياسية واقتصاديات التحول : دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق، دار السنهوري للنشر، ط الاولى، بيروت، ٢٠١٦.

١٢- خالد محمد بدوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط الاولى، الرياض، ٢٠١١.

١٣- خضير خضر , مفاهيم اساسية في علم السياسة , مؤسسة حديثة للطباعة والنشر , بيروت , لبنان , ط الثانية , ٢٠٠٨.

١٤- د. احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. الافاق المستقبلية.

١٥- د. احمد فاضل جاسم، واخرون، السياسات الاجتماعية للإعادة تأهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع، دراسة منشورة في مجلة المعهد، مجلة علمية فصلية في الفكر الاسلامي والعلوم السياسية، معهد المعلمين للدراسات العليا، مؤسسة بحر العلوم، العدد١٤، النجف، العراق، ٢٠١٩.

١٦- د. بلاسم جميل الدليمي، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي واهم سبل علاجه، بحث منشور، مجلة وحدة البحوث الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

١٧- د. سليم كاطع علي، معوقات بناء الدولة في العراق : الاشكاليات الاجتماعية، مقالة منشورة، مركز النبأ المعلوماتية، ٢٠١٩، على الموقع الالكتروني : www: annabaa.org.

١٨- د. عبد المطلب محمد عبد الرضا، واخرون، اهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية في العراق، ورقة دراسة موجزة على موقع الالكتروني لشبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ٢٨-٤-٢٠١٩/ www:m.annabaa.org.

١٩- د. عدنان ياسين مصطفى، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع / حالة العراق، بحث منشور، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨.

٢٠- د. عدنان ياسين مصطفى، السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة (الخيار المدروس)، بحث منشور في مجلة النهرين للدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد٣، ٢٠١٧.

٢١- د. علي عبد الهادي، واخرون، سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم والاقتصادية والادارية، العدد١٣، مجلد ٧، ٢٠٠٥.

٢٢- د. كوثر ابراهيم العبيدي، شبكات الامان الاجتماعي ودورها في تخفيف الفقر في العراق ،بحث منشور في مجلة العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، ٢٠١٣.

٢٣- د. مصطفى فاروق مجيد، التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، قراءة في جدلية العلاقة، بحث منشور، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.

٢٤- د. نبيل عمران موسى، الساسة الاجتماعية وظاهرة العنف والارهاب داخل المجتمع

العراقي، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد التاسع عشر، العدد١، ٢٠١٦.

٢٥- سارة ابراهيم، السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

٢٦- سمر سعدي خميس، سياسة التشغيل بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه في كلية الاداب، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢٧- عبدالعزيز عبدالله الدخيل , معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية , دار المناهج , عمان , الاردن , ٢٠٠٥.

٢٨- علي لبيب , جغرافية السكان , الثابت والمتحول , الدار العربية للعلوم , ط الثانية , بيروت , ٢٠٠٤ , ص٣٢

٢٩- فريد جاسم حمود القيسي، فتنة العنف في العراق، دراسة سوسيولوجية تحليلية في اسباب العنف، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٠- كلود سوفاغو، قواعد توجيهية لوضع مؤشرات حول التعليم الفني والتدريب المهني، مذكرة منهجية، وظيفة مرصد اليوروميد، مؤسسة التدريب الاوربية، ٢٠٠٧.

٣١- اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، الاسكوا، الحماية الاجتماعية اداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، الامم المتحدة، مجلد ٥، العدد٢، ٢٠١٥

٣٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الضمان وشبكات الامان الاجتماعي في اطار السياسات الاجتماعية، الامم المتحدة، ٢٠٠٣.

٣٣- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية , تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢, التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للألفية ,حزيران ٢٠١٢.

٣٤- ماجد عثمان وأخرون , السكان وقوة العمل في مصر , مكتبة الأسرة , القاهرة , ٢٠٠٥.

٣٥- محمد بن علي الغامدي، التدريب والتأهيل في الجهات الخيرية، بحث منشور على الموقع الالكتروني، صيد الفوائد : Said. net.

٣٦- ملخص تنفيذي، اطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة التابعة لليونسف.

٣٧- منظمة الامم المتحدة للطفولة، ملخص تنفيذي في اطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة التابعة لليونسف، ايلول / سبتمبر، ٢٠١٩، ص٧.

٣٨- مها رحيم سالم، شبكة الحماية الاجتماعية والامن الانساني في العراق في اطار السياسة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد٢٣، ٢٠١٢.

٣٩- ميس محمد كاظم، سياسة الانفاق وبناء السلم المجتمعي في العراق، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٤٠- ناصر عدون وادي، عبد الرحمن الهيب، البطالة والتشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ٢٠١٠.

٤١- ناظم عبد الواحد الجاسور , موسوعة مصطلحات السياسة والفلسفية والدولية , دار النهضة العربية , بيروت , لبنان , ط الثانية , , ٢٠١١.

٤٢- نجم عبدو نجم , م. خولة خريبط , السياسات الاجتماعية في العراق , دراسة نظرية ميدانية في مدينة بغداد, ١٩٨٦, ص١٠.

٤٣- هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مركز عمان للدراسات حقوق الانسان، ط الاولى، مطبعة اربد، ٢٠١٢.

٤٤- وزارة التخطيط، تقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤، شباب العراق تحديات وفرص، ٢٠١٤.

٤٥- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الاحصائية السنوية، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء، ٢٠١٧.

46- John Week, Population: an Introduction to Concepts and Issues,eighthedition,2002,Wadsworth,u.s.

47- workers, origination Geneva,2015 International lab our office, IOL, national employment policies; a guide.